

الفصل الرابع

الإعلام المراقب للسلطة

١ - الإعلام المراقب وديمقراطية السلطة

لم تعرف العلاقة بين الإعلام والسلطة طوال مرحلتى الإعلام الشفهى والإعلام الخطى وفترة غير قصيرة من الإعلام الطباعى سوى أحد نمطين، الإعلام كأداة لتأييد السلطة، والإعلام كأداة لمقاومة السلطة، أو كليهما معاً فى ذات الوقت.

وقد كان ذلك راجعاً إلى غلبة الطابع الاستبدادى للسلطة منذ نشأة المجتمعات البشرية حتى مطلع القرن التاسع عشر. أما نمط الإعلام كأداة لمراقبة السلطة ومحاسبتها، فقد ارتبط بوجود سلطة ديموقراطية، وهو الأمر الذى لم تعرفه المجتمعات البشرية إلا مع نهاية القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر، لذلك فمن النادر أن نجد أثراً لهذا النمط الرقابى للإعلام فى العصور القديمة والوسطى، وقد توجد بعض الاستثناءات النادرة التى تبدو بعض مظاهرها فى أقوال بعض خطباء المدن اليونانية القديمة وفى بعض مخطوطات فلاسفتهم ومفكرهم، كذلك قد نجد بعض الشواهد على الدور الرقابى للإعلام فى فترة قصيرة من صدر الإسلام خاصة فى ظل حكم الخلفاء الراشدين الأربعة.

ومن المهم أن نلاحظ أن المجتمعات البشرية القديمة قبل ظهور الدولة، كالأسرة أو العشيرة أو القبيلة لم تكن تعرف أيضاً سوى هذين النمطين: إعلام السلطة والإعلام المعادى للسلطة، فجوهر السلطة فى هذه المجتمعات البدائية كان فردياً استبدادياً مهما تحفى وراء ثوب الدم أو القرابة، ومن كان يخرج على رأى رأس العائلة أو زعيم القبيلة، لم يكن أمامه سوى الخضوع أو التمرد، أضف إلى ذلك أن وسائل الإعلام الشفهية أو الخطية التى كانت معروفة فى ذلك الوقت، لم تكن

تصلح إلا لأداء أحد الدورين: التأييد أو الرفض، ولا مكان فيها لدور رقابى قابل للفهم أو التفهم.

إن الشعراء فى المرحلة الشفهية لم تبدع قرائحهم إلا فى مدح الحكام أو هجاءهم، ومحررو الكتب والنشرات المنسوخة فى المرحلة الخطية لم يؤلفوا سوى فى مدح الحكام أو ذمهم.

وهكذا فإن الإعلاميين فى العصور القديمة والوسطى وشطر من العصر الحديث لم يعرفوا فى علاقاتهم بالسلطة سوى ذهب السلطان أو سيفه، وكانت السلطة الحاكمة فى تلك العصور لا تتعامل مع الإعلاميين إلا بأحد أسلوبين: منح العطايا أو قطع الرقاب وفى أفضل الحالات السجن أو النفى.

ولقد ارتبط ظهور النمط الثالث فى العلاقة بين الإعلام والسلطة، وهو الإعلام كأداة لمراقبة السلطة ومحاسبتها بحدوث تطورين فى غاية الأهمية، وقد تلازما من الناحية التاريخية بحيث أثر كل منهما فى تطور الآخر، وقد تجسد التطور الأول فى نمو الاتجاهات الديمقراطية فى غرب أوروبا^(١)، فى حين تمثل التطور الآخر فى اكتشاف المطبعة^(٢)، وما أعقبه من ظهور الصحف وبداية عصر الإعلام الجماهيرى.

لقد شهدت مجتمعات غرب أوروبا فى الفترة التى تمتد من نهاية القرن الثامن عشر والنصف الأول من القرن التاسع عشر تطوراً جذرياً فى أبنيتها الاجتماعية وفى أنظمتها السياسية، فقد أخذت الطبقة البورجوازية تستكمل سيطرتها على الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، وقد ارتبط ذلك بتحولها من برجوازية مالية تجارية إلى برجوازية صناعية، وقد تسلحت البورجوازية فى تقدمها الحثيث منذ القرن السادس عشر بالفكرة الليبرالية بجناحيها المتمثلين فى الحرية الاقتصادية والديموقراطية السياسية وما ارتبط بهما من ازدياد الإيمان بالعقل وتطبيقات العلم الحديث وبالفكر القومى والدولة العلمانية، إضافة إلى ما أشاعته الديمقراطية السياسية من نظم نيابية ونشاط حزبي وصحافة حرة، وتدعم ذلك كله بالاعتراف بحرية الفكر والقول والتعبير والاجتماع والخطابة، وقد احتاجت الطبقة

البورجوازية في سعيها لإحكام سيطرتها على المجتمع إلى أداة تمكنها من تحطيم بقايا الفكر الإقطاعي وما يمثله من نظم حكم استبدادية، وكان الإعلام الطباعي أكثر الأدوات المناسبة لأداء هذه المهمة، فقد أدى اختراع المطبعة إلى إمكانية طبع عدد كبير من النسخ من الكتاب الواحد، وهو الأمر الذي أدى إلى وصول الكتاب إلى أكبر عدد من القراء بالإضافة إلى ما توفره الطباعة من وقت وجهد وتكاليف إذا ما قورنت بالكتاب المنسوخ.

وبعد فترة ظهرت النشرات المطبوعة، وسرعان ما أصبح لهذه النشرات أرقام متسلسلة وإن كانت تصدر بشكل غير منتظم وغير دوري، ومع نهاية القرن السادس عشر وبداية القرن السابع عشر أخذت بعض هذه النشرات تصدر بانتظام، شهرية أو نصف شهرية أو أسبوعية، وكان ذلك تطوراً طبيعياً أدى إلى ظهور الصحف الدورية المطبوعة بمعناها الحديث.

وبفعل الثورة الصناعية في بداية القرن التاسع عشر ظهرت الصحف بأعداد كبيرة وزاد توزيع بعضها وارتفعت أعداد القادرين على شراء الصحف بسبب زيادة الدخل من ناحية وانخفاض أثمان الصحف من ناحية ثانية، ثم تداخلت عوامل أخرى لتدعم من مكانة الصحافة وكان من أبرزها التدفق المتزايد للأحداث والأخبار المرسلة برقياً والعون المالى الذى أتاحه الدخل الإعلاني للصحف، وقد أدى هذا التطور إلى توسيع نطاق القراءة لتشمل جماهير أوسع من النخبة المثقفة كذلك ظهرت أنواع أخرى من الصحف التي كان هدفها تثقيف الشعب وكسب تأييده لأهداف الجماعات والأحزاب السياسية المتنوعة، بالإضافة إلى توسيع نطاق المعلومات ونشر الآراء المتباينة.

وخلال هذا التطور نما الدور الرقابي للصحافة وأصبح في إمكان العديد من الصحف أن يتابعوا أعمال الحكومة بالنقد والتقييم، مما عجل بظهور رأى عام، واعتراف السلطة بقوته.

وبالتدرج أخذ يسود اعتقاد منذ مطلع القرن التاسع عشر في عدد من دول

غرب أوروبا وبالذات في فرنسا وانجلترا بأن السلطة ستكون عاجزة عن تمرير قوانينها بدون قبول عام من الشعب لهذه القوانين، إن هذا القبول أو الرفض من قبل الرأي العام لممارسات السلطة مرهون بموقف الصحافة من هذه الممارسات، عندئذ أصبح الدور الرقابي للصحافة والإعلام على ممارسات السلطة أمراً معترفاً به في المجتمع الديمقراطي.

ولقد تميز القرنان الثامن عشر والتاسع عشر بالصراع الدائم بين الصحافة والسلطة حتى تمكنت الصحافة أن تلعب دورها كأداة - معترف بها - لرقابة السلطة وذلك بفضل ما حصلت عليه من حرية، ففي بريطانيا مثلاً حصلت الصحافة خلال القرن الثامن عشر على درجات غير قليلة من حرية التعبير سمحت بظهور عدد من كبار الصحفيين والكتاب البريطانيين أمثال دانييل ديفو وسويفت ثم جون ولتر منشيء التايمز ودانييل ستيفورات مؤسس المورننج بوست ونورثكليف صاحب الديلي ميل الذي غيرت كتاباتهم بنقد أعمال الحكومة العديد من ممارسات السلطة^(٣).

أما فرنسا فلم تنل الصحافة حريتها إلا في نهاية القرن الثامن عشر بعد قيام الثورة الفرنسية في عام ١٧٨٩م حيث ظهرت العديد من الصحف التي لم تخضع لأية رقابة حكومية، ثم تأكدت حرية الصحافة الفرنسية بعد إعلان الثورة لحقوق الإنسان في ١٧ يونيو ١٧٨٩م حيث نص هذا الإعلان صراحة على مبدأ حرية الصحافة.

ولكن الصحافة الفرنسية لم تلبث أن فقدت هذه الحرية الواسعة التي تمتعت بها في عهد الإرهاب وفي ظل حكومة الإدارة ثم في عهد الإمبراطورية، بل وبعد عودة الملكية عقب سقوط بونابرت، وقد ظلت الصحافة الفرنسية تعمل لاستعادة حريتها قرابة خمسة وستين عاماً حتى نجحت في ذلك بصدور قانون ٩ يوليو ١٨٨١ الذي حل مكان ما يقرب من ٣٠٠ مادة و٤٢٣ نصاً تشريعياً سابقاً كانت تقيد الصحافة الفرنسية، أما القانون الجديد فقد جاء بنظام شامل للطباعة والصحافة، وأبرز ما فيه حماية حرية النشر والتعبير الصحفي، كما أنه يحرم على السلطات

الحكومية استعمال أية أساليب تحول دون تمتع الصحف بحريتها، كذلك ألحقت معظم الجرائم الصحفية بالمحاكم العادية، وألغيت جرائم صحفية كانت سائدة في العصر الذى سبق القانون مثل التحريض على ارتكاب الجرائم السياسية وإهانة رئيس الدولة ونقد الهيئات الحكومية والتعرض للرؤساء الأجانب، وأعطى القانون الجديد للصحف الحق فى مهاجمة الحكومة ونظام الدولة، ولم يضع على الصحف أى نوع من أنواع الرقابة إلا فيما يتعلق بالأمور العسكرية^(٤).

وفى الولايات المتحدة الأمريكية فقد تمتعت الصحافة منذ بدايتها فى نهاية القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر بحرية نسبية، ولكن هذه الحرية ما لبثت أن تدعمت بموجب التعديل الدستورى لعام ١٧٩١م مما أتاح للصحافة الأمريكية إمكانية لعب دورها كأداة للرقابة على أعمال السلطة^(٥).

أما الإعلام الإذاعى والتلفزيونى فقد نشأ فى دول غرب أوروبا الليبرالية وفى الولايات المتحدة الأمريكية فى وقت كانت فيه الصحافة قد حققت شوطاً طويلاً فى الحصول على حريتها، لذلك فقد تمتع الإعلام الإذاعى والتلفزيونى فى غالبية دول غرب أوروبا بحرية كبيرة فى الرقابة على السلطة ومحاسبتها، حدث ذلك رغم أن ملكية الخدمات الإذاعية والتلفزيونية ظلت فى عدد من دول غرب أوروبا ملكية عامة ومنها دول عريقة فى الديموقراطية مثل إنجلترا وفرنسا، ولم تسمح هذه الدول بالملكية الخاصة فى الإعلام الإذاعى والتلفزيونى (بخلاف الولايات المتحدة الأمريكية) إلا مع بداية السبعينات من القرن العشرين، ولكن من الضرورى الانتباه إلى أن هذه الدول تأخذ بفكرة الفصل بين ملكية الدولة للخدمات الإذاعية والتلفزيونية وبين سيطرة الحكومة على هذه الخدمات؛ وذلك باعتبار أن الدولة دائمة وتمثل جميع المواطنين فى حين أن الحكومة متغيرة ولا تمثل سوى حزب واحد أو أكثر من المواطنين. وهذه التجربة تؤكد أن إعطاء الأفراد حق تملك الخدمات الإذاعية والتلفزيونية لا يعنى إلغاء ملكية الدولة لبعض هذه الخدمات فى الدول الغربية الليبرالية، وأن ملكية الدولة للخدمات الإذاعية والتلفزيونية فى هذه المجتمعات لم يحل دون إعطاء الأفراد حق تملك بعض هذه الخدمات، كذلك فإن

هذه التجربة تؤكد أيضاً أن توسيع مساحة الحرية في مجال الإعلام الإذاعي والتلفزيوني لا يتطلب إلغاء الملكية العامة في هذا المجال، وإنما يمكن أن يتم مع وجود ملكية الدولة للخدمات الإذاعية والتلفزيونية، ووضع آليات وضوابط للتفرقة بين ملكية الدولة لمثل هذه الخدمات وبين سيطرة الحكومة عليها.

ويلاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية من أبرز المجتمعات الغربية التي قام فيها الإعلام الإذاعي والتلفزيوني على أساس فردي، وإن كان الأمر لا يخلو من بعض الخدمات الإذاعية والتلفزيونية العامة، ولكن نسبتها ضئيلة جداً بالمقارنة بالخدمات التي تقوم على أساس ملكية فردية، وقد دعم هذه التجربة وجود نظام قضائي قوى لا يمكن نقض أحكامه وقراراته تنفيذياً، وهو نظام ذو تقاليد واتجاهات تؤكد دور الفرد وحقه في أن يكشف عما يعرف أو يعتقد أنه الحق وأن يعلق على ما يشاء سواء أكان هذا الشيء أمراً سياسياً أو اقتصادياً أو قضية اجتماعية^(٦).

ولقد ساعد على نجاح الدور الرقابي للإعلام في الولايات المتحدة الأمريكية أن الذين صاغوا الدستور الأمريكي أوجدوا سلطة تراقب السلطة التنفيذية أو أعمال الرئيس وإدارته وهذه السلطة هي الكونجرس باعتباره السلطة التشريعية، كذلك أوجدوا سلطة أخرى تتابع أعمال كل من السلطتين التنفيذية والتشريعية وهذه الجهة هي المحكمة العليا باعتبارها تمثل السلطة القضائية، وبجانب السلطات الثلاث أتاح الدستور لوسائل الإعلام حق مراقبة أعمال الحكومة، ذلك أن التعديل الأول في الدستور الأمريكي الذي يكفل حرية التعبير نص على أن الكونجرس لا يستطيع أن يسن أى قانون يحد من حرية التعبير والإعلام، ولكن هذا النص لا يحمي وسائل الإعلام عندما تخوض في المعالجات غير الأخلاقية وممارسة القذف والتشهير ونشر وإذاعة آراء ومعتقدات كاذبة ونشر وإذاعة معلومات تؤذي السمعة الشخصية وتعتدى على خصوصية المواطنين أو تنشر أو تذيع معلومات تمس الأمن القومي، ففي مثل هذه الحالات يمكن طلب وسائل الإعلام للمثول أمام القضاء وذلك في حالة إقامة دعوى ضدها.

٢ - دور الليبرالية فى تطور الإعلام المراقب للسلطة

لقد ارتبط نمو الإعلام كأداة للرقابة على السلطة بظهور الإعلام الجماهيرى، الطباعى ثم الإلكترونى من ناحية وبنمو النظم الديموقراطية واتساع الحرية الإعلامية من ناحية ثانية، وأصبح اعتراف السلطة بحق المواطن فى الحصول على المعلومات يكمله قبولها لتعدد الآراء وحق النقد لممارسات السلطة نفسها.

لقد انتقلت وسائل الإعلام من مرحلة نشر الأخبار إلى مرحلة التعليق عليها وتفسيرها بما يكشف عن أبعادها ودلالاتها، وكان الجانب الآخر لحرية الإعلام يتمثل فى حق وسائل الإعلام فى إزاحة السرية التى اكتنفت مسلك السلطة، وتاريخياً فإن الدور الرقابى للإعلام على السلطة ارتبط بانتصار الليبرالية كفلسفة وأسلوب حياة فى غرب أوروبا وفى الولايات المتحدة الأمريكية، وهو لم يتحقق مرة واحدة، وإنما نما وتطور حسب تطور مسار الصراع الاجتماعى والسياسى لصالح الليبرالية فى المجتمع الغربى، ثم فى غيرها من مناطق العالم طوال القرنين التاسع عشر والعشرين.

إذن فإن نمط الإعلام كأداة للرقابة على السلطة يتمثل فى الحقيقة فى النظام الإعلام الليبرالى، وهذا النظام شأنه شأن الفلسفة الليبرالية يدين لأفكار وفلسفات العديد من المفكرين والكتاب مثل جان جاك روسو ومونتسكيو وفولتير من فرنسا، وجون ستيوارت مل وجون لوك من إنجلترا وجون ملتون وتوكفيل من الولايات المتحدة الأمريكية وغيرهم كثيرون.

ويقوم النظام الليبرالى الإعلامى على عدة مبادئ أهمها أن حق المواطن فى أن

يعرف حق طبيعي كحقه في الماء والهواء، ولكي يمارس المواطن هذا الحق الطبيعي لابد لوسائل الإعلام أن تتمتع بحريتها كاملة دون أية قيود تأتي من خارجها، ولكن حق المواطن في أن يعرف يصبح لا معنى له إذا لم يكن لهذا المواطن الحق في أن يختار ما يريد أن يعرفه، وهذا الحق في الاختيار لا يتحقق إلا إذا أتيح لكل مواطن أن يعبر عما يريد، وبالطريقة التي يراها سواء كان في ذلك مؤيداً للسلطة السياسية القائمة أو معارضاً لها، فحرية الإعلام لا تتمشى مع احتكار هيئة معينة أو فرد بعينه حق تعريف المواطنين بالحقائق، أن تعدد مصادر المعرفة بتعدد اتجاهات وسائل الإعلام هو الذي يتيح للمواطن الإطلاع على كل الأفكار والاتجاهات، وبالتالي يتاح له حق الاختيار من بين هذه الأفكار والاتجاهات.

إن احتكار المعرفة في وسيلة إعلام واحدة أو في عدة وسائل إعلامية ذات اتجاه واحد يؤدي بالضرورة إلى تحريف الحقائق وتشويشها وتلوينها، في حين أن تعدد مصادر المعرفة بتعدد وسائل الإعلام ذات الاتجاهات المتباينة كفيل بالكشف عن أي تحريف أو تشويه أو تلوين للحقائق تقوم به وسيلة إعلام ما.

واتساقاً مع حق كل فرد من أن يعبر عما يراه، ورغبة في الحيلولة دون احتكار فرد أو مجموعة أفراد لهذا الحق، فإن النظام الإعلامي الليبرالي يؤكد على حق أي مواطن أو جماعة في إصدار ما تشاء من وسائل الإعلام مادامت قادرة على ذلك، ودونها حاجة إلى ربط هذا الحق بموافقة أو تصريح من السلطة الحاكمة.

كذلك فإن حق المواطن في التعبير عن رأيه عن طريق إصدار وسائل الإعلام أو العمل فيها أو التعبير من خلالها، لا يمكن أن يتحقق إذا فرض على هذه الوسائل الإعلامية أي لون من ألوان الرقابة، سواء ما كان منها سابقاً على النشر أو الإذاعة، وأن أي تجاوز تقع فيه وسائل الإعلام هو من شأن القضاء وحده.

كانت هذه هي أبرز المبادئ التي قام عليها النظام الإعلامي الليبرالي في قمة انتصار الفلسفة الليبرالية في مطلع القرن العشرين، وقد كانت الليبرالية بلاشك مرحلة تقدمية في التاريخ الإنساني، ويكفي أنها قضت على النظم السلطوية في

غرب أوروبا، ولكن في لحظة انتصار الفكرة الليبرالية بدأت تتكشف أزماتها، عندما أكدت التجربة العملية أن أهدافها لم تكن أبداً تتلاءم مع ادعاءاتها، فالحرية التي طالما ادعتها، لم تكن للجميع، فقد حرمت منها الشعوب المستعمرة، والاستعمار أعلى مراحل السلطوية فهو لا يقهر فرداً بعينه وإنما يستعبد شعباً بأكمله، حتى في داخل المجتمعات الغربية الليبرالية، أصبحت الحرية وقفاً على من يملكون، ولذلك فقد كانت حرية ناقصة، إن كل ما فعلته الليبرالية أنها نقلت السلطة السياسية من أمراء الإقطاع إلى أصحاب المتاجر والمصانع ورجال الأعمال، فالدولة في ظل الليبرالية لم تكن كائناً محايداً كما كانت تدعى، وإنما هي أداة قهر استخدمت لتصفية المجتمعات الإقطاعية لصالح الطبقة البورجوازية، ثم استخدمت بعد ذلك ضد الطبقات العاملة لتفرض عليها الاستغلال الرأسمالي، وضد شعوب العالم الثالث لتفرض عليه الاستغلال الاستعماري.

لقد استغلت البورجوازية سلطة الدولة لتجعل من الأفكار الليبرالية أساس الحياة الاجتماعية، فصاغت القوانين المدعمة لحقوق الملكية الخاصة، وأعدت بناء التعليم والأسرة، وقدمت فناً وأدباً وثقافة تخدم أغراضها، بل لقد وصلت إلى حد محاولة إضفاء جو من التقديس حول هذه الأفكار بحيث يصير الهجوم عليها نوعاً من البربرية، وهجوم على أساس الحضارة الإنسانية، لقد تنكرت الطبقة البورجوازية لكل ما نادت به من أفكار عن الحرية عندما بدأت تدافع عن وجودها في مواجهة الأفكار الاشتراكية وخطر نمو الطبقات العاملة، ولعل أوضح مثال على ذلك الفاشية في إيطاليا والنازية في ألمانيا، فقد لجأت البورجوازية في هذين البلدين في فترة انكماشها عقب الأزمة الاقتصادية العالمية التي أخذت بخناق النظام الرأسمالي العالمي إلى الفاشية والنازية لإرغام المواطنين على تقبل تنظيم اجتماعي يسمح للرأسمالية بتحقيق أكبر قدر من الربح عن طريق هدم وسائل دفاع الطبقات العاملة عن حقوقها، ممثلة في أحزابها السياسية واتحاداتها النقابية وجمعياتها التعاونية، ليقصر حق العمل السياسي على الحزب الفاشي أو الحزب النازي فقط.

والموقف نفسه اتخذته الطبقة البورجوازية في الولايات المتحدة الأمريكية عندما

دخلت الرأسمالية الأمريكية نفس دور الانكماش الاقتصادى الحرج الذى شهدته أوروبا، فرفضت المحكمة العليا سياسة الإصلاح التى جاء بها روزفلت، خاصة قانون الإنعاش الاجتماعى الصناعى الوطنى، وضرية التنمية الزراعية بحجة أن مثل هذه الاقتراحات لا يسمح بها الدستور.

ولقد حدثت إضافات هامة إلى النظام الإعلامى الليبرالى بفعل التطورات المهمة التى حدثت فى المجتمعات الغربية الليبرالية فى النصف الأول من القرن العشرين، سواء فى الولايات المتحدة الأمريكية أو فى دول غرب أوروبا، وفى الولايات المتحدة نمت الصناعة وزادت حدة المنافسة، وهدد ذلك فى كثير من الأحيان سلامة البناء الاقتصادى للمجتمع كله، وقد دفع الخطر إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتشريعات التى تسمح بتدخل الدولة فى الاقتصاد الرأسمالى، بحيث اتسع المفهوم الليبرالى المعاصر ليشمل الحركة التى أطلق عليها دولة الرفاهية أو الخدمة العامة، وهى حركة تدعو إلى تدخل الدولة لتحقيق مجموعة من التشريعات التى تستهدف تخفيف حدة الرأسمالية عن طريق تقديم بعض التنازلات لصالح الطبقات العاملة والفقراء كقوانين التأمين ضد البطالة والتأمين ضد العجز والتأمين الصحى والتأمين على الحياة، بل إن أفكاراً مثل الضرائب التصاعدية التى تفرض لصالح الأغلبية صارت جزءاً أساسياً اليوم من الفكرة الليبرالية، وأصبح جوهر المبدأ الليبرالى يقول اليوم بأن الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج يجب أن تبقى، ولكن لا بد وأن ينظم نتاج هذه الملكية بحيث يمكن تقديم العون لمن لا تمكنهم أجورهم من التمتع بمستوى معيشى معقول، لذلك فقد صار المثل الأعلى الليبرالى هو إقامة دولة الرفاهية العامة.

أما دول غرب أوروبا الليبرالية فقد شهدت هى الأخرى تطورات اجتماعية وفكرية بالغة الأهمية، فقد كانت غالبية الأحزاب الاشتراكية فى هذه الدول تدين بالماركسية مثل الحزب الاشتراكى الديموقراطى الألمانى (١٨٧٥م)، والاتحاد الديموقراطى الأسبانى (١٨٧٩م) والحزب الاشتراكى الديموقراطى الدانمركى (١٨٧٩م) والاتحاد الديموقراطى الاشتراكى فى بريطانيا (١٨٨٤م)، ولكن سرعان

ما بدأت بعض هذه الأحزاب في الابتعاد تدريجياً عن الماركسية وبالذات مع بداية القرن العشرين عندما أدخلت تغييرات جوهرية على قوانين الانتخاب في كثير من دول غرب أوروبا جعلت من الممكن أن يحصل الاشتراكيون على عدد من المقاعد البرلمانية التي منحهم قوة سياسية أخذت تنمو باستمرار، ومكنتهم بالتدريج من الحصول على مكاسب هامة لجمهور الناخبين، وبمرور الوقت صار من الممكن لهذه الأحزاب أن تحصل على الأغلبية البرلمانية بل وأن تصل إلى الحكم، ولم تكد الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨م) تضع أوزارها حتى كان الطلاق قد تم نهائياً بين الأحزاب والحركات الاشتراكية الديمقراطية وبين الماركسية، وتشكل الأساس الأيديولوجي للمذهب الاشتراكي الديمقراطي الذي يقوم على الديمقراطية البرلمانية بدلاً عن دكتاتورية البروليتاريا، والذي يرى أن الاشتراكية يمكن أن تقوم عن طريق الأسلوب البرلماني بدلاً من الثورة، والذي يؤمن بالقومية لا الأمية، رافضاً في نفس الوقت مفهوم الثورة العالمية، وبعد أن كانت الماركسية تبسط ظلها على جميع أعضاء الدولية الأولى (١٨٦٤م) والدولية الثانية (١٨٨٩م)، انفصل الجناح الثوري في الحركة الاشتراكية ليكون الدولية الثالثة (الكومنترن) في ١٠ مارس ١٩١٩م وضم الأحزاب التي اعتمدت الأيديولوجية الماركسية برنامجاً لها، بينما أحيا الجناح الإصلاحى في الحركة الاشتراكية الدولية الثانية في عام ١٩١٩، وضمت الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية، وقد سميت الدولية الثانية بدولية العمال الاشتراكيين، وذلك في مؤتمر هامبورج عام ١٩٢٣م، ولا تزال هذه الدولية قائمة حتى اليوم وتضم غالبية الأحزاب والحركات الاشتراكية الديمقراطية في العالم.

وهكذا فقد أدى التطور الاجتماعى والسياسى فى المجتمعات الليبرالية فى غرب أوروبا خلال النصف الأول من القرن العشرين إلى ظهور نظرية سياسية جديدة هى الاشتراكية الديمقراطية، وقد أخذت هذه النظرية من الفلسفة الليبرالية جانبها السياسى المتمثل فى الديمقراطية بما تعنيه من حياة نيابية وحرية مدنية وفى مقدمتها حرية الإعلام، ومن ناحية أخرى فقد أخذت النظرية الاشتراكية الديمقراطية من الفلسفة الماركسية بعض جوانبها الاجتماعية وخاصة فكرة تدوير أو تقريب الفوارق بين الطبقات، وقد كان نجاح عدد من الأحزاب

الاشتراكية الديمقراطية في الوصول إلى الحكم أو المشاركة فيه في كثير من دول غرب أوروبا أن ظهر مفهوم جديد للإعلام في هذه البلدان جمع بين الالتزام بالحرية من ناحية والالتزام بالمسؤولية الاجتماعية من ناحية أخرى، إن هذا المفهوم استعار من النظرية الليبرالية عنصر (الحرية)، بينما استعار من النظرية الاشتراكية عنصر (المسؤولية)، وهكذا فقد نتج عن التطور في المجتمعات الليبرالية في الولايات المتحدة الأمريكية وغرب أوروبا، ظهور نظرية جديدة في الإعلام الليبرالي وهى ما تسمى بنظرية المسؤولية الاجتماعية Social Responsibility وهى نظرية ترفض الفردية المطلقة في ليبرالية القرن التاسع عشر، وبذلك أضيف إلى مبادئ النظام الإعلام الليبرالي المعاصر مبدآن جديدين، يقوم المبدأ الأول على ضرورة وجود التزام ذاتى من جانب الإعلام بمجموعة من المواثيق الأخلاقية التى تستهدف إقامة توازن بين حرية الفرد من ناحية وبين مصالح المجتمع من ناحية أخرى، وبمعنى آخر لا بد من وجود (الحرية المسؤولة)، ويتحقق ذلك بخضوع الإعلام لرقابة الرأى العام فى المجتمع عن طريق مواثيق الشرف الإعلامية^(٧)، وقد كان من ثمرات هذا المفهوم إنشاء مجالس الصحافة فى كثير من المجتمعات الأوروبية ثم انتقلت إلى أنحاء غير قليلة فى العالم^(٨).

أما المبدأ الثانى فيقوم على أساس أن للإعلام وظيفة اجتماعية هى تقديم البيانات عن الأحداث الجارية بصرف النظر عن نوعية التأثير الذى قد تحدثه هذه البيانات على المواطنين، فمن ناحية لا يجب حجب البيانات والمعلومات عن المواطنين بحجة حمايتهم من الأفكار المعارضة للسلطة القائمة فى المجتمع، ومن ناحية أخرى لا يجب حجب المعلومات بحجة أنها لا تثير اهتمام القراء أو المستمعين أو المشاهدين أو انتباههم، وفى الواقع العملى فإن هذا المفهوم قد أضعف من سيطرة السلطة السياسية فى تحديد نوعية المعلومات التى تقدم للمواطنين، كذلك فقد لعب هذا المفهوم دوراً كبيراً فى القضاء على إعلام الإثارة خاصة الصحافة الصفراء التى انتشرت فى كثير من المجتمعات الأوروبية وفى الولايات المتحدة الأمريكية فى فترة ما بين الحربين العالميتين.

وهكذا فإن نظرية المسؤولية الاجتماعية قد أدخلت العديد من التغيرات الجذرية في النظام الإعلامى الليبرالى^(٩)، الذى أصبح يقوم على عدد من المبادئ من أهمها الإيمان بتعدد أنماط الملكية لوسائل الإعلام وأن إصدار وسائل الإعلام غير مشروط بترخيص أو إخطار بصدر من السلطة الحاكمة وأن ممارسة العمل الإعلامى حق مكفول لجميع المواطنين بغير شروط وأن الجزاءات والعقوبات التى توقع على وسائل الإعلام من حق القضاء وحده، وأنه لا حق لأية سلطة فى المجتمع ومن بينها السلطة القضائية فى تعطيل أو إلغاء أو مصادرة وسائل الإعلام إلا فى حالة الحروب وذلك وفق ضوابط قانونية تحول دون سوء استخدام السلطات لهذا الاستثناء. وقد اكتملت هذه المبادئ بتجريم فرض الرقابة على وسائل الإعلام سواء قبل النشر أو الإذاعة أو البث أو بعدها، كذلك حق وسائل الإعلام فى نقد نظام الحكم وكذلك حق انتقاد رئيس الدولة، ورؤساء الدول الأخرى.

رغم أن كثيراً من البلدان العربية عرفت الصحافة فى فترة مبكرة من القرن التاسع عشر إلا أن الدور الرقابى لهذه الصحافة لم يظهر إلا فى نهاية القرن ذاته، كما أن هذا الدور كان يظهر، ثم سرعان ما يختفى بعد فترة من ظهوره، أما بفعل التقلبات السياسية أو بفعل التدخل الأجنبى الذى كان يصل إلى حد الاحتلال العسكرى.

وفى مصر على سبيل المثال لم تستطع الصحافة أن تقوم بدورها الرقابى إلا خلال فترة قصيرة فى نهاية حكم إسماعيل باشا وبالذات خلال عامى ١٨٧٨ و ١٨٧٩م وانتهت هذه الفترة بعزل إسماعيل باشا، ثم عادت الصحافة المصرية تلعب دورها الرقابى مرة أخرى خلال عامى ١٨٨١ و ١٨٨٢م أثناء الثورة العربية وانتهت هذه الفترة القصيرة بوقوع مصر تحت براثن الاحتلال البريطانى!

وظهر الدور الرقابى للصحافة المصرية مرة ثالثة فى الفترة ما بين ١٩٠٧ و ١٩٠٩م حين رأت سلطات الاحتلال البريطانى أن تترك للصحافة المصرية مساحة أكبر لحرية التعبير كوسيلة للتنفيس عن الغضب المكتوم فى الشعب المصرى ضد الاحتلال، وفق نظرية كان ينادى بها اللورد كرومر المعتمد البريطانى فى مصر

فى ذلك الوقت وهى تقوم على أن قدراً من حرية الصحافة لن يشكل خطراً على الاحتلال فى ظل وجود الجيش البريطانى فى مصر.

وفى هذه الفترة القصيرة ظهرت الأحزاب المصرية الأولى: الحزب الوطنى وحزب الأمة وحزب الإصلاح على المبادئ الدستورية وعدد آخر من الأحزاب الأقل فاعلية، وترافق معها ظهور الصحافة الحزبية التى لعبت دوراً مهماً فى بعث الحركة الوطنية المصرية من خلال أداء دورها الرقابى سواء على السلطة الشرعية (سلطة الخديوى) أو السلطة الفعلية (سلطة المعتمد البريطانى فى مصر)، وعندما تطورت الحركة الوطنية المصرية وبدأت تأخذ طابعاً ثورياً خاصة فى ظل قيادة محمد فريد للحزب الوطنى بعد وفاة مصطفى كامل، أطاحت سلطة الاحتلال بالهامش الديموقراطى الذى أتيح للصحافة وأجهض دورها الرقابى.

ثم عادت الصحافة المصرية تلعب دوراً رقابياً متقطعاً خلال الفترة التى تمتد ما بين عام ١٩٢٤م وأحداث مارس ١٩٥٤م، ثم أطيح بالصحافة الحزبية والمستقلة ودورها الرقابى بعد فترة قصيرة من قيام ثورة الجيش فى يوليو ١٩٥٢م. ولم يختلف الأمر كثيراً فى غالبية البلدان العربية وإن اختلفت الأحداث وتنوعت التفاصيل ولكن النتيجة كانت واحدة.

هوامش الفصل الرابع

- 1- Duner . Joseph: Dictionary of Political Science. Philosophical Library. New York. 1989. P.P. 317-319.
- 2- Steinberg . S.H.: Five Hundred Years of Printing. P.32.
- 3- Warren . Carl: Modern reporting. P.P. 132-135.
- 4- Faster . Heil: Communication in History. P.P. 62-66.
- 5- Mott . Frank: The News in America. P.P. 18-20.
- ٦- جون مارتين وانجو جروفر شودرى: نظم الإعلام المقارنة، ترجمة على درويش، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩١، ص٤٩، ٤٨.
- 7- Thomson . Foundation: Press Councils. Thomson Foundation Publication. Cardiff. Great Britain. 1987. P.P. 27-29.
- 8- Lant. John: The Role of Press Councils. P.P. 171-176.
- 9- Evans . Harold: Social Responsibility theory. William Heinenmann. London. 1983. P.P.38-37.